الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

جامعة محمد لمين دباغين سطيف 2

مشروع بحث P.R.F.U

'تحولات المرفق العمومي في الجزائر: الواقع والآفاق"

بالتنسيق مع كلية الحقوق والعلوم السياسية

ينظم الملتقى الوطني عن بعد حول

التحولات القانونية المعاصرة للمرفق العمومي.. ترشيد للمفهوم أم أعراض متقدمة لاحتضاره؟

يوم 01 ديسمبر 2021

الرئيس الشرفي للملتقى

أ.د. الخيّر قشّي مدير جامعة محمد لمين دباغين سطيف 2

المدير العام الملتقى

د. محمد بن أعراب عميد كلية الحقوق والعلوم السياسية -سطيف2

رئيس الملتقى:

د. بشير الشريف شمس الدين عضو مشروع البحث

رئيس اللجنة العلمية : د. لعقابي سميحة رئيسة مشروع البحث

رئيس اللجنة التنظيمية: أ/ بوصبع ريمة

موضوع الملتقى وأهميته

يعبّر المرفق العمومي وفق تصوره الكلاسيكي عن المظهر الايجابي لتدخل الدولة في الحقل الاجتماعي، من خلال قيامها بأداء الخدمات الأساسية الموجهة لإشباع الحاجات الضرورية لأفراد المجتمع كأحد المتطلبات الأساسية لتحقيق المصلحة العامة وضمان الترابط الاجتماعي. يتخذ المرفق العمومي وفق هذا التصور طابعا إيديولوجيا، يرتكز على اعتباره جوهر وظيفة الدولة ووسيلتها للحفاظ على الانسجام الاجتماعي، لذلك يتعين ضمانه بصفة مباشرة أو غير مباشرة من طرف أحد الأشخاص المعنوية العامة.

ترتب عن هذا التصور التقليدي لمفهوم المرفق العمومي إعطاؤه مكانة قانونية خاصة مقارنة بأنشطة الخواص، ترتكز، من ناحية، على خضوعه لمقتضيات السلطة العمومية في بعديها السلبي والإيجابي، حيث أخضع في سيره إلى القواعد الكلاسيكية المرتبطة بالاستمرارية، المساواة والتكيف مع التحولات الكمية والنوعية للحاجات الجماعية في المجتمع، ومن ناحية ثانية، على وضعه خارج دائرة قواعد المنافسة الحرة الحاكمة للأنشطة الاقتصادية الخاصة. تواجه هذه المقاربة الكلاسيكية ذات البعد الإيديولوجي للمرفق العمومي في الوقت الراهن تحولين أساسيين يترجمان ديناميكية المفهوم وحاجته إلى التكيف والترشيد أو بالعكس يشكلان أعراض متقدمة لاحتضاره: يتعلق أولهما بهيمنة العقيدة الاقتصادية النيوليبرالية القائمة على تحرير النشاط الاقتصادي وإخضاعه لمنطقي الفعالية والبراغماتية، ما ترتب عنه، من ناحية، هجر التصور التقليدي لمفهوم المرفق العمومي القائم على المقاربة العضوية في تحديده لصالح مقاربة وظيفية تركز على طبيعة النشاط في حد ذاته لا على صفة الهيئة القائمة به، ومن ناحية ثانية، إخضاع المرافق العمومية لمنطق الاقتصادي لقواعد المنافسة الحرة شأنها في ذلك شأن الأنشطة الاقتصادية الخاصة.

بينما يتعلق التحول الثاني بترسخ وتنامي ظاهرة الديمقراطية في بعديها السياسي والإداري وما ترتب عنه من ظهور مفهوم المواطنة الإدارية، القائم على الانتقال في العلاقة بين المرفق ومستعمليه من منطق المرتفق الخاضع إلى منطق المرتفق المواطن المتمتع بكتلة من الحقوق الجديدة في مواجهة المرفق العمومي، أخصها الحق في المشاركة في تسيير المرفق، الحق في شفافية هذا التسيير والحق في الرقابة عليه.

إشكالية الملتقى

في إطار سياق الأفكار السابقة، تبرز إشكالية هذا الملتقى في التساؤل المحوري الآتي: **هل تشكل التحولات القانونية المعاصرة التي يعرفها المرفق العمومي تكيفا طبيعيا له مبررا بمقتضيات ترشيده أم أعراضا متقدمة لاحتضاره؟**

أهداف الملتقى

يرمي الملتقى إلى تحقيق جملة من الأهداف، أخصها:

- رصد التحولات القانونية المعاصرة للمرفق لعمومي وتأثيرها على مستقبل هذا المفهوم.
- الوقوف على بعض التجارب القانونية المقارنة في هذا المجال للاستئناس بها في هندسة النظام القانوني للمرفق العمومي في بلادنا.
- إثراء النقاش ومحاولة الوصول في ختام الملتقى إلى بعض التوصيات والاقتراحات التي قد تساهم في عصرنة المرافق العمومية وتحسين الخدمة العمومية في الجزائر.

محاور الملتقى

المحور الأول: البناء التصوري للمرفق العمومي من الجمود إلى المرونة

- التصور التقليدي لمفهوم المرفق العمومي
- تطورات مفهوم المرفق العمومي في الأنظمة القانونية المقارنة
- موقع النظام القانوني الجزائري من هذه التطورات

المحور الثاني: تحولات النظام القانوني للمرفق العمومي-من الكلاسيكية إلى البراغماتية

- المبادئ الحاكمة للمرفق العمومي وتحولاتها المعاصرة
- أنماط تسيير المرفق العمومي في ظل نظام اقتصاد السوق (التفويض، الشراكة،....الخ).

المحور الثالث: التحولات في علاقة المرفق العمومي بالمواطنين: من المقاربة الإقصائية إلى المقاربة الإدماجية

- التصور الكلاسيكي للعلاقة: منطق المرتفق الخاضع
- التطور الحديث للعلاقة: منطق المرتفق المواطن (مفهوم المواطنة الإدارية)

-المحور الرابع: المرفق العمومي وقواعد المنافسة: من مبدأ عدم الخضوع إلى مبدأ المنافسة الحرة والعادلة

- المرفق العمومي والمنافسة في ظل الدولة المتدخلة.
- المرفق العمومي والمنافسة في ظل الدولة الضابطة.
- ماذا تبقى من المرفق العمومي في ظل نظام اقتصاد السوق؟

ضوابط المشاركة في الملتقى

- ✓ يجب أن يكون الموضوع أصليا لم يتم نشره من قبل أو سبق المشاركة به ؛ وأن تكون المداخلة ضمن أحد محاور الملتقى، تكتب وفق الأصول العلمية المتعارف عليها مع تضمينها ملخصين أحدهما بلغة المقال وكلمات مفتاحية:
- ✓ يجب ألا يقل عدد صفحات المداخلة عن 12 صفحة، ويكتب التهميش في آخر المداخلة بطريقة آلية، تحرر المداخلة بصيغة Wordوبخط Simplified Arabic حجم 14 للغة العربية في المتن و10 للهوامش، وبخطTimes New Romaine حجم 12 للغة الأجنبية.
- ✓ تنشر أحسن المداخلات في كتاب جماعي.

أعضاء مشروع البحث

لعقابي سميحة رئيسا / بشير الشريف شمس الدين عضوا/ سقني فاكية عضوا / مخنفر محمد عضوا/بن دادة وافية عضوا/كعرار سفيان عضوا

رئيسة اللجنة العلمية: د. لعقابي سميحة

أعضاء اللجنة العلمية من داخل جامعة سطيف2

أ.د/ لشهب صاش جازية- أ.د/ كوسة عمار- أ.د/بلعيساوي محمد الطاهر- أ.د/ بوجلال صلاح الدين- د/ بودوخة إبراهيم- د/ بن ورزق هشام - د/ بوقرن توفيق- د/ بوسعدية رؤوف- د/ أيت شعلال نبيل- د/ جبابلة عمار- د/ ذوادي عادل [illegible]- د/ شاكري سمية- د/ طريف قدور - د/ كسال عبد [illegible]- د/ معموي نصر الدين- د/زايدي أمال- د/ غزو إبراهيم

د/ غربي نجاح - د/ لبيد عماد- د/ قرقور نبيل- د/ صلاب سيد علي- د/ خرشي الهام- د/ بن عثمان فوزية - د/ خلاف وردة- د/ ثوابتي ايمان ريمة سرور- د/ بن دعاس سهام- د/ برارمة صبرينة- د/ بن كسيرة شفيقة- د/ قنوفي وسيلة- د/ بهلول سمية- د/ سقني فاكية- د/ داهل وافية- د/ مشري سلمى- د/ مهني وردة.

أعضاء اللجنة العلمية من خارج جامعة سطيف2

د/ جروني فائزة (جامعة الوادي) - د/ قوتال ياسين (جامعة خنشلة)– د/ أنسيغة فيصل (جتمعة بسكرة) - د/ رزيق أميرة (جامعة باتنة) - د/ لعويجي عبد الله (جامعة باتنة) – د/محمودي سماح (جامعة بريكة)- د/ بلقواس سناء (جامعة خنشلة)

رئيسة اللجنة التنظيمية: بوصبع ريمة

أ/ الحامد عيدون- أ/ منصوري رؤوف- أ/ ذيب زكرياء-

ط.د/نوال عزوزي- ط.د/ سهيلي خنساء- ط.د/ اخلاص الأسد -ط.د/ لعمارة حمين

تواريخ مهمة

-آخر أجل لإرسال المداخلة كاملة يوم 05 نوفمبر 2021

-الرد على المداخلات المقبولة ابتداء من 20 نوفمبر 2021

ترسل المداخلات إلى البريد الالكترونّي

pubservice.tran.setif2@gmail.co